

النشاط المصرفي العالمي

يستجمع قواه من جديد

لديها نقص في رؤوس الأموال بخفض ميزانياتها العمومية. إلا أن بعض التغيرات التي أدخلت على القواعد التنظيمية المحلية زادت من الرغبة في التراجع إلى القواعد الأصلية.

ويدل هذا التراجع جزئياً على أوجه القصور التي شابت البنيان المالي العالمي — تلك الآليات التي تيسر الاستقرار المالي العالمي والتدفق السلس للخدمات المالية ورأس المال بين البلدان. وبينت الأزمة كيف يمكن أن تنتقل المشكلات التي تنشأ في بلد واحد بصورة واسعة إلى بلدان أخرى، وكيف تؤدي محدودية التنسيق بين الهيئات التنظيمية المالية إلى تعقيد إدارة الأزمة وتسوية أوضاع المجموعات المصرفية المخففة التي تزاوّل عملها في أكثر من بلد. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تختلف الحوافز لمراقبة ودعم البنوك والمؤسسات الأجنبية المنتسبة لها بين سلطات البلد الأم وسلطات البلد المضيف. وفي عدد كبير من بلدان وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا، على سبيل المثال، كانت المؤسسات المنتسبة لبنوك من أوروبا الغربية مؤثرة على النظام المالي في البلد المضيف، وإن كانت صغيرة مقارنة بالعمليات العالمية التي يقوم بها البنك الأم. وكان التنسيق الدولي الوثيق فقط — من خلال ما يسمى بمبادرة فيينا — هو الذي حال دون وقوع مشكلات كبيرة في البلدان المضيضة حين تعرضت البنوك الأجنبية لصدّات في الوطن أو في عملياتها العالمية. وفي بعض الحالات الأخرى، حين كانت أنشطة البنك المعنى كبيرة مقارنة باقتصاد البلد الأم، لم يكن ذلك البلد في جميع الحالات في وضع يتيح له دعم البنك الأم، أو على استعداد للقيام بذلك، دع عنك المؤسسات المنتسبة له.

فرع لأحد البنوك الدولية في بوينس آيريس، الأرجنتين.

النمو في العولمة

خلال العقدين اللذين سبقا الأزمة المالية العالمية، زادت العولمة المالية بصورة ملموسة، على نحو دل بشكل رئيسي على ما يلي:

- حدوث زيادة كبيرة في الإقراض المصرفي المباشر عبر الحدود، والاستثمار الأجنبي المباشر، وغير ذلك من أشكال تدفقات رأس المال، مثل استثمارات حافظة الأسهم والسندات؛
- المؤسسات المالية المملوكة لكيانات أجنبية، وخصوصاً البنوك، التي تقيم فروعاً لها في بلدان أخرى وتزاوّل أعمالها فيها.

وقد حدثت الزيادة الحادة في التدفقات المالية المصرفية وغيرها من التدفقات المالية المنشئة للديون في طائفة واسعة من البلدان. فبين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧، ارتفع إجمالي التدفقات الرأسمالية من نحو ٨٪ إلى ما يقرب من ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة، ومن نحو ٢,٥٪ إلى أكثر من ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي حين ساعدت العولمة المالية على نشر المخاطر بين البلدان، فقد زادت أيضاً من احتمالات انتقال صدمة سلبية تقع في أحد المراكز المالية الكبرى إلى بلدان أخرى. وهذا هو ما حدث بالفعل. فبعد أن بلغت التدفقات

ستين كلايسنس،
وان ماركي تي

الأزمة المالية العالمية إلى إعادة تقييم المنافع والمخاطر المتصلة بالتمويل — بما في ذلك الخدمات المالية الدولية — التي يعتقد كثير من المراقبين أنها قد نمت إلى درجة مفرطة من حيث الحجم والتعقيد وبدت منتجاتها، مثل عمليات التوريق والمستقات المعقدة، تعرض قيمة مضافة محدودة ولكن ولدت مخاطر كثيرة.

وليس هناك مجال أوضح من الصيرفة الدولية لرصد عملية إعادة التقييم هذه. فبعد عقدين من التوسع السريع عبر الحدود، تشهد الصيرفة العالمية تراجعاً. وبعد أن بلغ إجمالي القروض المقدمة من بنوك أجنبية ذروته في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨ شهد تراجعاً حاداً. وكان التراجع كبيراً بوجه خاص في القروض المباشرة عبر الحدود؛ أما القروض المقدمة من خلال كيانات منتسبة أجنبية فكانت أكثر استقراراً. وقد حدث هذا التراجع بدفع كبير من قوى السوق، مع قيام البنوك التي

أدت الأزمة المالية العالمية إلى زيادة التدقيق في المخاطر والمزايا التي تنطوي عليها الخدمات المالية الدولية، وخاصة أعمال الصيرفة الدولية

لكيانات أجنبية. ولكن منذ الأزمة الأخيرة، بطأت وتيرة الاستثمارات الجديدة في البنوك الأجنبية، وتحول مسارها في بعض الحالات مع بيع العمليات المملوكة لكيانات أجنبية إلى مؤسسات مالية محلية.

ورغم أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى إعادة تقييم المخاطر والمنافع المصاحبة للصيرفة الدولية وتشديد التنظيم المالي المحلي، فإنها لم تثن البلدان، ولا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة، عن التوسع في فتح قطاعاتها المالية. وفي الواقع تراجعت القيود المفروضة على النفاذ إلى الأسواق والتدابير التمييزية (التي كانت تعطي الأفضلية للشركات المحلية على الشركات الأجنبية) في مجالات الصيرفة والأوراق المالية وأسواق التأمين، وجرى تعزيز الجهود السابقة في مجال الإصلاح (راجع الجدول). وإضافة إلى ذلك، واصلت البلدان دخول اتفاقات تجارة تفضيلية، تعطي للمؤسسات المالية في تلك البلدان القدرة على النفاذ بسهولة إلى الأسواق الموجودة في البلدان الأخرى. وقد أصبح نحو ٥٢ من هذه الاتفاقات ساريا منذ بداية الأزمة، بزيادة اتفاقيتين مقارنة بالفترة من عام ٢٠٠٠ إلى سبتمبر ٢٠٠٨. ورغم أن ما يسمى بجولة الدوحة للمفاوضات التجارية العالمية لم تحرز سوى تقدم محدود في زيادة إمكانية النفاذ إلى الأسواق وخفض الحواجز أمام التجارة في الخدمات المالية، فقد ظهرت في الآونة الأخيرة عدة مبادرات تدعم التجارة الحرة في الخدمات المالية. وتعد ثلاث من تلك المبادرات بزيادة التحرير، وربما بدرجة كبيرة؛ وهذه المبادرات هي: شراكة دول المحيط الهادئ، التي تضم ١٣ بلدا؛ وشراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ واتفاق التجارة في الخدمات، الذي يضم ٢١ اقتصادا والاتحاد الأوروبي.

جانبا من جوانب التجارة في الخدمات المالية

ثمة منافع ومخاطر تترتب على التجارة في الخدمات المالية بوجه عام وعلى وجود المؤسسات المالية الأجنبية بصفة محددة. وتشير البحوث التجريبية إلى أن وجود بنوك مملوكة لأجانب يرتبط عموما بزيادة الكفاءة والمنافسة في القطاعات المصرفية المحلية، مع انخفاض كل من هوامش الفائدة الصافية والأرباح الزائدة ونسب التكلفة (دراسات Cull and Martinez Peria, 2010 و WTO, 2011 و Claessens and Van Horen 2013). إلا أن هذه المكاسب تختلف فيما يبدو باختلاف حجم وجود البنوك الأجنبية. فقد كانت هناك مكاسب كبيرة ناشئة عن التنافسية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، على سبيل المثال، حيث تكثرت البنوك الأجنبية، ومكاسب أقل وضوحا في آسيا، حيث البنوك الأجنبية أقل عددا. أما آثار الوجود الأجنبي على إتاحة التمويل — سواء من حيث الائتمان الكلي، أو القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أو إتاحة خدمات الودائع والمدفوعات — فأقل وضوحا. وهي تختلف باختلاف البلدان، حسب مدى مشاركة البنوك الأجنبية، ودرجة التنافس في القطاع المصرفي المحلي، ومستوى تنمية البلد، وقدرة البنوك الأجنبية على تعويض نقص المعلومات من خلال أساليب الإقراض التي تشمل في جملة أمور الضمانات وتعتمد على الدرجات الائتمانية.

ومن حيث الاستقرار المالي، تشير البحوث الأخيرة إلى فروق في مدى تأثير البلدان بالصدمات، حسب الحجم النسبي لوجود البنوك الأجنبية، والمسافة بين البنوك المنتسبة والبنوك الأم التي تتبعها، ومدى حجم الأموال التي تجمعها البنوك الأجنبية محليا وليس من مصادر أجنبية. وقد خلصت هذه البحوث إلى وجود أثرين متضادين بدرجة ما، على النحو التالي:

الرأسمالية الإجمالية العالمية ذروة في أوائل عام ٢٠٠٨، انخفضت بصورة حادة إلى ١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠٠٩، على نحو أثر على الاقتصادات المتقدمة بنفس قدر تأثيره على اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتعافت التدفقات بدرجة ما في عام ٢٠١٠، إلا أنها هبطت مرة أخرى مع اشتداد أزمة الدين السيادي الأوروبي. وفي عام ٢٠١٢، لم تزد التدفقات على ٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

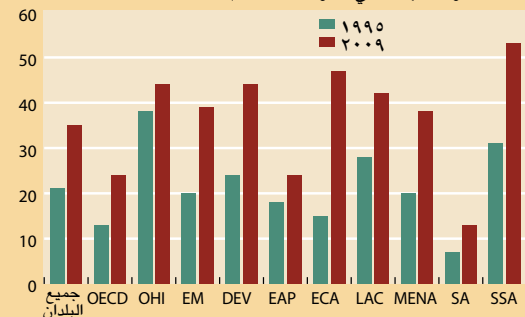
وبالمثل، كانت هناك زيادة كبيرة في الوجود المحلي للبنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الأخرى قبل الأزمة. ففي العدين السابقين، قامت البنوك بتوسيع وجودها العالمي بإنشاء عمليات في كثير من البلدان من خلال الفروع (امتدادات مباشرة للبنك) والمؤسسات التابعة لها (المؤسسة والمرسلة محليا). وعلى مدى الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥، بلغ عدد الاستثمارات في البنوك الأجنبية نحو ٥٦٠ بنكا أجنبيا، مما زاد متوسط عدد البنوك الأجنبية من ٢٠٪ من مجموع البنوك العاملة في الأسواق المحلية إلى ٣٤٪ (راجع الرسم البياني). ومع وجود عقد تأسيس محلي ووجود مادي، يمكن للبنوك جمع أموال محليا وإقراضها للشركات والأسر المعيشية في البلد المضيف بسهولة أكبر؛ ويمكنها أيضا أن تستخدم رأس المال من البنك الأم الذي تنتمي إليه أو تمويل نفسها في الأسواق الرأسمالية الدولية. وتتيح زيادة قرب البنوك وغيرها من الشركات المقدمة للخدمات المالية من المستهلك النهائي مزايا مهمة، أبرزها التقييم الأفضل لفرص النمو والمخاطر.

وفي بعض البلدان، لا سيما كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة في أمريكا اللاتينية وفي وسط وشرق أوروبا، تهيمن البنوك الأجنبية الآن على النظام المصرفي بكامله، وأحيانا تكون عنصره شبه الوحيد. وفي بلدان أخرى، بما في ذلك كثير من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الآسيوية، تضطلع البنوك الأجنبية بأدوار أصغر. وتعزى الفروق في الأهمية إلى عوامل كثيرة — مثل الإصلاحات المالية بوجه عام، بما في ذلك درجة الانفتاح أمام المنافسة الأجنبية؛ وخصخصة البنوك المملوكة للدولة التي حدثت أثناء فترة التحول من مرحلة الاقتصادات المخططة مركزيا في أوروبا الشرقية؛ وحتى الأزمات المالية السابقة، التي أسفرت في حالات كثيرة عن بيع بنوك متعثرة

البنوك الأجنبية تنمو

نمت حصص البنوك الأجنبية في الأسواق المحلية بصورة حادة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٩، وخصوصا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

(حصة البنوك الأجنبية في السوق المحلية، %)



المصدر: دراسة Claessens and Van Horen (قيد الإصدار).

ملحوظة: OECD = منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - جميع البلدان الأساسية مدرجة. OHI = الاقتصادات الأخرى مرتفعة الدخل، وهي تشمل على جميع الاقتصادات مرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. EM = جميع البلدان المدرجة في مؤشر Emerging Market and Frontier Markets. لستاندر أند بور في عام ٢٠٠٠. DEV = الاقتصادات النامية والاقتصادات الأخرى. EAP = شرق آسيا والمحيط الهادئ. ECA = أوروبا وآسيا الوسطى. LAC = أمريكا اللاتينية والكاريبي. MENA = الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. SA = جنوب آسيا. SSA = إفريقيا جنوب الصحراء. وتبعت كل التصنيفات الإقليمية معيار البنك الدولي.

تغير معدلات التبادل التجاري

تشهد معظم البلدان منذ عام ٢٠٠٦ انفتاحاً أكبر في الخدمات المالية

البلد	القطاع	الإجراء	السنة
شيلي	التأمين	سمحت للشركات الأجنبية بفتح فروع مباشرة	٢٠٠٧
الصين	التأمين	سمحت للشركات الأجنبية بتوفير تأمين سيارات إجباري من طرف ثالث	٢٠١٢
	الأوراق المالية	وسعت نطاق الأنشطة التي يسمح القانون بأن تكون مجالاً لإقامة مشاريع مشتركة	٢٠١٢
	الأوراق المالية	أرخت القود على حدود ملكية الأجانب لشركات الأوراق المالية	٢٠١٢
	التأجير التمويلي	ألغت القيود على الاستثمار الأجنبي	٢٠١٢
	الصيرفة والتأمين	ألغت القيود على فتح فروع مباشرة	٢٠٠٩
كولومبيا	التمويل	سمحت بالملكية الأجنبية الكاملة للشركات المالية غير المصرفية	٢٠١٠
الهند	المشورة المالية	سمحت بوجود مستشارين استثماريين ومدبري حافظة أجنبية	٢٠١٠
إسرائيل	التأمين	سمحت للشركات الأجنبية بأن يكون لها وجود مادي في الداخل	٢٠٠٩
ماليزيا	الصيرفة والتأمين	أرخت القيود المفروضة على الأسهم الأجنبية	٢٠٠٩
	الصيرفة	سمحت بفتح فروع مباشرة في الصيرفة بالجملة	٢٠١٠
نيبال	الصيرفة	سمحت لمؤسسات أجنبية بالاستحواذ على بنوك محلية	٢٠١٠
نيجيريا	التأمين	سمحت بالملكية الأجنبية الكاملة	٢٠٠٦
باكستان	التأمين	زادت القيود على امتلاك الأجانب لأسهم	٢٠١٢
روسيا	التأمين	ألغت اختبار الاحتياجات الاقتصادية قبل إصدار الترخيص	٢٠٠٧
ساموا	التأمين	أرخت القيود على الأسهم الأجنبية لسماسة التأمين	٢٠١١
السعودية	الأوراق المالية	سمحت للأجانب غير المقيمين بشراء وبيع أموال متداولة في البورصة	٢٠١٠
تايلند	الصيرفة	سمحت للبنوك الأجنبية بفتح فروع مباشرة	٢٠٠٦
	الصيرفة	أرخت القيود على عدد الفروع غير الرئيسية التي تفتحها فروع البنوك الأجنبية	٢٠١٠
	الصيرفة	أرخت القيود على عدد الفروع التي تفتحها الكيانات التابعة للبنوك الأجنبية	٢٠١٢
أوكرانيا	الصيرفة	سمحت للبنوك الأجنبية بفتح فروع	٢٠٠٦
الإمارات	الصيرفة	قيدت عدد فروع البنوك الأجنبية	٢٠١٠
فيت نام	الصيرفة	سمحت بالملكية الأجنبية الكاملة وسمحت للبنوك الأجنبية بفتح فروع مباشرة	٢٠٠٧

المصدر: World Trade Organization/World Bank Integrated Trade Intelligence Portal Services.

• كان الإقراض المقدم من شركات منتسبة محلية، تجمع جزءاً كبيراً من الأموال محلياً، يتسم عموماً بدرجة أكبر من الاستقرار من الإقراض عبر الحدود. فقد خفضت البنوك الأجنبية الإقراض بدرجة أكبر مما فعلت البنوك المحلية في أوروبا الشرقية، ولكن في بلدان أمريكا اللاتينية الأكبر، لم يتبين وجود فروق كبيرة. وفي أمريكا اللاتينية، كان عدد الفروع أقل وعدد الشركات المنتسبة المؤسسة محلياً أكبر منه في أوروبا الشرقية، لسبب جزئي هو تفضيلات الهيئات التنظيمية في أمريكا اللاتينية.

• كان تعرض البنوك العالمية لصددمات يدفعها في الغالب إلى إعادة موازنة حافظاتها بالابتعاد عن الأسواق الدولية. ورغم أن البنوك العالمية نقلت الصدمات من الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الصاعدة (مع قيامها بإعادة توزيع السيولة داخل المؤسسة)، فقد قامت البنوك الأجنبية العاملة في الاقتصادات المتقدمة المتضررة من الأزمة أيضاً بخفض إقراضها المحلي، وإعادة الأموال إلى الوطن للمساعدة على استيعاب الصدمات في الوطن.

استجابات الهيئات التنظيمية

كان رد الفعل العام للهيئات التنظيمية بعد وقوع الأزمة المالية خليطاً من السياسات الوطنية والمنسقة دولياً يهدف إلى خفض

مخاطر انتقال الصدمات عبر الحدود وتخفيف حدة آثار تلك الصدمات. وتشمل هذه الجهود تحسين طرق تعامل الهيئات التنظيمية مع المؤسسات العالمية المتعثرة — سواء باستعادة سلامتها أو إرشادها إلى عملية إنهاء أنشطتها. وتم الاتفاق على معايير دولية جديدة للبنوك، مثل المعايير التي تلزم البنوك بالاحتفاظ بمستويات أعلى من رأس المال وتحسين إدارة السيولة (ما يسمى اتفاق بازل ٣، الأخير بين الهيئات التنظيمية الرئيسية). وأقيمت مجموعات من الهيئات التنظيمية لتنسيق الرقابة على البنوك المؤثرة على النظام العالمي. وأدخلت بعض التحسينات فيما يتعلق بتبادل المعلومات بين مناطق الاختصاص والإفصاح عن الانكشافات المالية، التي ربما تساعد الهيئات الرقابية على الكشف عن المخاطر في مرحلة مبكرة وإتاحة قدر أكبر من الانضباط السوقي. وتجرى تقييمات للنظم المالية المؤثرة بتواتر أكبر، وتم تحسين الرقابة المالية، وخصوصاً فيما يتعلق بالآثار الانتشارية الدولية من بلد واحد إلى بلدان أخرى (دراسة IMF, 2012). ونفذت إصلاحات مهمة أخرى تتعلق بالقواعد لهيئات تصنيف الائتمان وأسواق المشتقات المالية خارج البورصة ونظام الظل المصرفي (راجع مقال «ما هو نظام الظل المصرفي؟» في عدد يونيو ٢٠١٣ من مجلة التمويل والتنمية، رغم أن التقدم كان أبطأ (دراسة FSB, 2013).

وعلى الرغم من تحسن عمل النظام المالي الدولي واستقراره — والحفاظ على نظام عالمي ومفتوح تزاوُل فيه تجارة غير مقيدة إلى حد كبيرة في الخدمات المالية — ظلت الهيئات الرقابية في كل من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة تخضع الأنشطة المحلية للبنوك الأجنبية لعدد أكبر من الفحص والتنظيم. وعلى سبيل المثال، ظلت الهيئات التنظيمية في البلدان المضيفة تشجع البنوك على الاحتفاظ بمستويات أعلى من رأس المال والسيولة محلياً و/أو تحويل فروع البنوك الأجنبية إلى شركات تابعة حتى يكون من الصعب على البنوك نقل رأس المال والسيولة بحرية ضمن عملياتها العالمية ويكون أسهل على السلطات الحد من مشاركة البنوك المحلية في الأنشطة الدولية. وقد ركزت الهيئات الرقابية بدرجة أكبر في كيفية اقتسام السيولة ورأس المال بين البنوك والشركات الأجنبية المنتسبة لها.

وتسعى أيضاً بعض التنظيمات الجديدة الصادرة عن البلد الوطن إلى الحد من أنشطة التداول المحمية بحقوق ملكية (عندما تقوم البنوك بشراء وبيع أوراق مالية على حسابها الخاص، مما يعرض المؤسسات لتقلبات الأسواق) وفصل تلك الأنشطة عن أخذ الودائع بالتجزئة وغير ذلك من الأنشطة. ويمكن أن تؤدي هذه التدابير الاحترازية إلى الحد من مقدار انكشاف عملية واحدة في مجموعة مصرفية لعمليات أخرى داخل نفس المجموعة مع انفصال العمليات المحلية والأجنبية للكيانات المنتسبة قانوناً، وإن كان من الممكن أن تؤدي إلى حالات من انعدام الكفاءة في العمليات الداخلية للبنوك الدولية.

الخطوات التالية

حتى يتسنى حماية الاقتصادات المحلية والممولين الضريبين وخفض، إن لم يكن استئصال، الآثار السلبية التي يمكن أن تنشأ عن الاعتماد المتبادل للنظم المالية، يتعين تحسين الأطر التنظيمية والرقابية المعنية بالأنشطة المالية الدولية. وعلى الرغم من تحسن التنسيق في التنظيم خلال الأيام الأولى من الأزمة، فلا يزال الطابع الوطني السمة الغالبة على التنظيم والرقابة الماليين. وللحفاظ على المنافع وخفض المخاطر المترتبة على الاندماج العالمي للأسواق المالية ينبغي بذل جهود إضافية على مستوى السياسات — بما في ذلك التعامل مع تسوية أوضاع المؤسسات المالية المتعثرة والجانب الأهم منها، وهو تحديد البلد الذي سيتحمل فيه ممولو الضرائب هذه المدفوعات فضلاً عن مقدار تلك المدفوعات.

وفي نهاية المطاف، فإن الخوف من التكاليف المتضمنة في تسوية أوضاع المؤسسات المخففة (والتعامل مع الشركات التابعة لها وفروعها في الخارج) هو الذي عزز من التركيز الوطني للهيئات التنظيمية وعلى سبيل المثال، اقترحت السلطات التنظيمية السويسرية مؤخرا منهجا يعتمد على الدرجات لتحديد ما إذا كانت

مشكلات التعامل مع المؤسسات المخففة ليست هي العائق الوحيد الذي يحول دون زيادة التنسيق بين السلطات الوطنية.

البنوك السويسرية التي تنفذ عمليات أجنبية والبنوك الأجنبية العاملة في سويسرا منظمة بطريقة تيسر تسوية أوضاعها في حال وقوع أزمة دون الإضرار بالمهام المؤثرة على النظام للبنوك العاملة في سويسرا.

ومن المهم وضع ترتيبات تحدد طريقة مشاركة الحكومات ومساهماتها في التمويل اللازم للتعامل مع المؤسسات الضعيفة التي تعمل خارج الحدود وطريقة تخصيص الخصوم والأصول في حالة تسوية أوضاع مؤسسة أو تصفيتها، وطريقة تقاسم أي تكاليف نهائية (بما في ذلك التأمين على الودائع والضمانات للخصوم بخلاف الودائع المؤمن عليها، وغير ذلك من أشكال الدعم الحكومي) بين مناطق الاختصاص. ورغم أن الاتحاد المصرفي في الاتحاد الأوروبي لا يزال عملاق الإنجاز، فإنه يمثل، بإصلاحاته الداعمة، محاولة لوضع تلك الترتيبات وتقنينها وإضفاء طابع مؤسسي عليها.

ومشكلات التعامل مع المؤسسات المخففة ليست هي العائق الوحيد الذي يحول دون زيادة التنسيق بين السلطات الوطنية. فالنضارب يمكن أن ينشأ بين السلطات الرقابية التي تخضع لها المؤسسات المالية العابرة للحدود في البلد الوطن وفي البلد المضيف عندما يمر البنك المعني أو الكيان المنتسب له، بضائقة مالية وتسعى السلطات إلى الاحتفاظ بمستويات رأس المال والسيولة محليا — أو عندما تكون الدورة المالية في حالة انتعاش في بلد ما ولكن في حالة كساد في بلد آخر، مما ينشئ ضرورة تنسيق الأدوات وتطبيقها عبر مناطق الاختصاص المختلفة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تترتب على انعدام الإجراءات الوطنية آثار انتشارية سلبية على بلدان أخرى. وتعني بعض الآليات التي جرى الاتفاق عليها مؤخرا — في مجلس الاستقرار المالي بين الهيئات التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة — بمعالجة هذه المشكلة جزئيا. إلا أن عددا كبيرا من المسائل لا يزال دون معالجة. وعلى سبيل المثال، سيكون من الصعب ضمان عدم قيام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في مناطق الاختصاص التي لا تسري عليها تلك القواعد بنفي التأثيرات التخفيفية لاحتياطات رأس المال الوقائية المعاكسة للدورة الاقتصادية، وهي عنصر في اتفاق بازل 3 يحث البنوك على رفع مستويات رأس المال في أوقات الرخاء وخفضها في أوقات الشدة.

وفي الوضع الأمثل، ينبغي أن يكون لكل بلد إطار تنظيمي يحكم دخول وعمل المؤسسات المالية الأجنبية دون أي اعتبار لمسألة المنشأ — بشرط أن تكون لدى البلد الأم أطر تنظيمية ورقابية كافية والقدرة على دعم مؤسساته عند الضرورة. إلا أن انتشار مفاوضات التجارة التفضيلية يعني أنه يمكن إتاحة فرص ومزايا خاصة لمؤسسات مالية أجنبية من بلدان معينة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة تركيز الخدمات المالية والموردين الماليين من عدد محدود من مناطق الاختصاص. ويمكن أن يشجع على ظهور حالات

مثل تلك التي شهدتها بعض بلدان شرق آسيا في عام 1997 حيث كانت البنوك اليابانية مؤسسات إقراض كبيرة، أو مؤخرا في بلدان وسط وشرق أوروبا حيث أصبح وجود البنوك من بضع بلدان من أوروبا الغربية مؤثرا على النظام المالي. وفي تلك الحالات أدى وجود مشكلات في البلد الأم إلى تقليص إمداد الائتمان في البلدان المضيفة وزيادة المشكلات في هذا المجال. ويمكن أن يساعد تحرير التجارة متعددة الأطراف على منع مشكلة التركيز بالسماح بدخول بنوك أجنبية سليمة من أكبر عدد ممكن من البلدان. وعندما تسمح الهيئات التنظيمية بحدوث منافسة خالية من التشوهات وتدعمها أطر تنظيمية ورقابية سليمة، فلن يكون بمقدورها فقط ضمان أعلى مستوى ممكن من السلامة والكفاءة للبنوك الأجنبية الداخلة، وإنما أيضا خفض مخاطر الصدمات التي يمكن أن تحدث في البلد الأم وتؤثر سلبا على مجمل سوق البلد المضيف.

وعلى وجه العموم، يعود الاندماج المالي العالمي بالنفع على البلدان المضيفة من خلال زيادة الكفاءة والمنافسة وتوافر المنتجات ونقل الدراية الفنية والتكنولوجيا. إلا أن الأزمة الأخيرة بينت أنها يمكن أيضا أن تعرض البلدان لمخاطر وتحديات جديدة. وفي حين ظلت المؤسسات الأجنبية في الغالب مصادر مستقرة لتقديم التمويل الخارجي خلال فترات الاضطراب المالي المحلي، فإن زيادة انفتاح القطاع المالي يمكن أن تعظم الآثار التي تحدثها الضغوط المالية في أجزاء أخرى من العالم على النظم المالية المحلية. ويمكن أن يسبب ذلك مشكلة ليس فقط للأسواق الصاعدة فحسب وإنما أيضا للنظم والاقتصادات المالية الأكثر تطورا.

وهذه المسائل لا تنقض مبررات الاندماج المالي الدولي. ولكنها بالتأكيد تدعو إلى زيادة الوعي والجمع الحصيف بين استجابات السياسات الوطنية والدولية لضمان أن يتخذ الاندماج المالي أشكالا تحد من المخاطر وتعظم من المنافع لجميع البلدان. وتمثل الحدود المالية المفتوحة جانبا مهما من هذا المنهج. فإلى جانب تكثيف الجهود الداعمة، يمكن أن تكفل الحدود المفتوحة كفاءة تقديم الخدمات المالية على المستوى الدولي وكذلك انخفاض المخاطر المرتبطة بها. ■

ستين كلايسنس مساعد مدير في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي، ووان ماركييتي مستشار في شعبة التجارة في الخدمات في منظمة التجارة العالمية.

المراجع:

- Claessens, Stijn and Neeltje Van Horen, 2013, "Impact of Foreign Banks," The Journal of Financial Perspectives, Vol. 1, No. 1, pp. 1-14.
- , forthcoming, "Foreign Banks: Trends and Impact," Journal of Money, Credit and Banking.
- Cull, Robert, and Maria Soledad Martinez Peria, 2010, "Foreign Bank Participation in Developing Countries: What Do We Know about the Drivers and Consequences of This Phenomenon?" World Bank Policy Research Working Paper WPS 5398 (Washington).
- Financial Stability Board (FSB), 2013, "Progress of Financial Reforms," Report to the G-20" (Basel).
- International Monetary Fund (IMF), 2012, "The IMF's Financial Surveillance Strategy" IMF Policy Paper (Washington).
- World Trade Organization (WTO), 2011, "Trade in Financial Services and Development," Background Note by the Secretariat S/FIN/W/76 (Geneva).